المقدمة

منذ القدم والعراق يسمى بلاد الرافدين وارض السواد وبلاد القمح وارض النخيل والأرض الخضراء والبساط الأخضر ولوقت ليس بالقصير حتى مجيء العقد الخامس من القرن الماضي لتصبح. إيرادات النفط في العراق مصدرا أساسيا لمالية الدولة الداخلية والخارجية اتجه القطاع الزراعي نحو الاعتماد عليها من جانبين، أولهما استيراد الأدوات المختلفة اللازمة للإنتاج[1]، وثانيهما استيراد المواد الغذائية الجاهزة للاستهلاك المحلي. فكلما زادت هذه الإيرادات ارتفعت المقدرة على استيراد الأدوات الإنتاجية والمواد الاستهلاكية، والعكس بالعكس. ، كما أسهمت بفعل السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عدة عقود مساهمة فاعلة في تحويل الاقتصاد العراقي إلى استهلاكي. ولم ترصد هذه العوائد لإصلاح واستغلال الأراضي حتى المملوكة منها للدولة. بالنتيجة النهائية لا تشكل الأراضي المزروعة فعلا سوى نسبة ضئيلة من المساحة الكلية، علما بأن المقدرة المالية كبيرة واليد العاملة والأطر الفنية متوفرة والمصادر المائية كافية. الأراضي الصالحة للزراعة لا تتعدى 11,5 مليون هكتار أي 26% من المساحة الكلية للدولة. أما الأراضي المزروعة فعلا فلا تتجاوز 5,5 ملايين هكتار أي 48% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة و13% من المساحة الكلية، في حين يشكل حجم المياه في العراق ربع المياه المتاحة في العالم العربي، رغم المشاكل التي تثيرها تركيا حيث منابع دجلة والفرات. وقاد تحديد مستوى أسعار المواد الغذائية من قبل الحكومة في فترات غير مناسبة إلى إضعاف الاستثمارات الزراعية، كما ازدادت الهجرة إلى المدن نتيجة تدني الخدمات التعليمية والصحية في الريف، فانخفض عدد العمال الزراعيين انخفاضا كبيرا. بفعل هذه العوامل ارتفعت الواردات الزراعية حتى أصبحت التغذية تابعة للخارج بصورة شبه كلية. وإذا كان هذا الوضع لا يثير قلق الحكومات العراقية المتعاقبة لتغييب الحريات وانعدام الإنتاجية وشيوع البطالة وتزايد الهجرة لدى الشباب العراقي فإن مشكلة الأمن الغذائي يتربع على قمة المشاكل في العراق. أذ ظلت مشكلة الغذاء ولعقود عديدة إحدى المشكلات التي تحتل الصدارة على المستوى المحلي فحظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير حتى يتم التغلب على الاحتياجات الغذائية المتزايدة [2] والضخمة في العراق، وقد حذرت منظمات مهتمة بالأمن الغذائي ومسؤولين وخبراء اقتصاديون محليون مؤخرا من أن انعدام الأمن الغذائي سيبقي إدارة العراق مرتهنة بأيدي قوى خارجية، وحثوا

1- صباح نعوش، أزمة الزراعة في العراق، مجلة المعرفة، العربية السعودية، 2004.

2- منصور الراوي، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه، شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر/ أيلول 1993

على العمل الجاد من أجل تقليص الفجوة الغذائية[2].وحتى نهاية الثمانينيات لم تكن هذه التبعية تسترعي اهتمام المسؤولين إلا بالشعارات التي كانت تدعو إلى ضرورة تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي. خلال فترة طويلة دامت عدة عقود لم يحظ القطاع الزراعي باهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة، رغم أهميته القصوى ووجود عوامل مشجعة بشرية ومناخية ومالية وفنية، أدى هذا الإهمال إلى إضعاف الإنتاج المحلي فأصبحت التغذية مرتبطة بالخارج، لذلك قادت العقوبات الاقتصادية إلى تدهور الحالة الغذائية والصحية ولم يستطع برنامج النفط مقابل الغذاء تحسين هذا الوضع إلا بصورة جزئية، إنها أزمة حاضر ومستقبل أكثر من عشرين مليون إنسان ستعالج إن رفع الحصار وطبقت سياسة اقتصادية ومالية حكيمة أو ستتحول إلى كارثة حقيقية إن اندلعت حرب جديدة. إن العراق يخسر كل عام نحو 100 إلف دونم من أراضيه الزراعية نتيجة تدهور وضع التربة الزراعية في البلاد خلال الأعوام الخمس المنصرمة، فضلاً عن إن نحو 90% من مساحة العراق تعاني من انجراف التربة نتيجة الرياح والعواصف وغيرها من التغيرات المناخية التي يشهدها العالم ومن ضمنها العراق.إن "اقل المناطق تصحراً في العراق هي المناطق الشمالية في إقليم كردستان وبعدها المنطقة الوسطى، غير إن الجنوب هو أكثر المناطق العراقية تصحراً نتيجة لزيادة الملوحة في الأراضي الزراعية"، أذ إن "حالة التصحر أدت الى هجرة الفلاحين للمناطق الحضرية والعمل في المدينة وترك الزراعة مما سبب تغييرا ديموغرافيا[1]."

1-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية- المجلد رقم (29)، الخرطوم، 2009

مشكلة البحث: تدور مشكلة البحث بكون العراق واحدا من اكثر الدول التي تعاني من ازمة الغذاء وتوفير الحاجيات الزراعية لسكانه واهمها تذبذب انتاج محصول القمح وزادت المشكلة تعقيدا اذ ا ما علمنا ان اعداد السكان في تزايد مستمر يرافقه زيادة في تنوع حاجيات هؤلاء السكان للمحاصيل الزراعية في ظل العديد من المشاكل التي وفي مقدمتها الجفاف وندرة المياه وتملح التربة الى جانب عوامل جغرافية اخرى ويقينا انها عوامل جغرافية بحته.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على ان العراق من الدول التي تملك العديد من المقومات الجغرافية الطبيعة والبشرية التي تؤهله للعودة لما كان عليه دولة تنتج محصول القمح لسكانها وتزرع انواع المحاصيل الزراعية.

حدود البحث: تقف حدود البحث المكانية على العراق كدولة بحدودها الجغرافية تعاني المشكلة اعلاه في حين كانت الحدود الزمانية للبحث تمتد من عام 2003 الى العام 2022.

منهجية البحث: استخدم الباحث المنهج التاريخي والتحليلي فضلا عن الدراسة الميدانية وبالاعتماد على بعض الجداول والمصادر التي وضعت اساسا لكتابة هذا البحث وليضع الحلول الصائبة لها.

الفصل الاول :تأثير تذبذب انتاج القمح على الامن الغذائي

المبحث الاول: مفهوم الأمن الغذائي:

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً. ويعرف أيضاً بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم ألأمن الغذائي النسبي يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاث مرتكزات[1].

1-وفرة السلع الغذائية

2-وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم. أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين. فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية. ويتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى، فلابد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة(عبد السلام، 1998، ص220). كما يعتبر التحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات. وقد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا[2]

1-محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 230، 2022.

2-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول، 2021.

الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية[6].أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد. كما أنه في ظل العولمة الاقتصادية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي. وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها ان تنتج كلها محليا [1].ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا استراتيجيا يجب على الدول العربية عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن. ونجد على المستوى العالمي أمثلة حية في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية، كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز وزراعة القمح في العربية السعودية[7].وعلى العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوم طوباوي بل مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى. لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية(أيديولوجية).أن مشكلة الغذاء أصبحت من المشاكل الصعبة التي تواجه العراق ومنه منطقة الدراسة، حيث تتناقض الكميات المنتجة من المواد الغذائية الضرورية باستمرار يقابلها ازدياد حاجات الاستهلاك من تلك المواد[2] بسبب الزيادة السنوية السريعة في عدد السكان، فضلا عن ارتفاع معدل الدخل الفردي. وبالرغم من أن محصول القمح تعد من السلع الرئيسية في التركيب الهيكلي للسلع الغذائية الا ان جزءا كبيرا منها يوجه لأغراض الاستهلاك غير البشري مثل الغذاء الحيواني والتصنيع، وأن محوص القمح المتمثلة بالقمح هي المسؤولة عن تهيئة

1-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2008-2009.

2-إبراهيم احمد البغدادي، **تدهور الزراعة في العراق، البصرة، 2011.**

المبحث الثاني :التوزيع الجغرافية لمحصول القمح في العراق.

الاسم العلمي (spp Triticum) وينتمي إلى العائلة النجيلية (.Gramineae) يعد محصول القمح من المحاصيل الزراعية ذات الانتشار الكبير في معظم دول العالم إذ يزرع في أكثر من (120 دولة)، فهو يحتل المرتبة الأولي من حيث أهميته الغذائية، فضال عن تعدد استخداماته فهو يدخل في كثير من الصناعات خاصة الغذائية، ويعتقد أن القمح نشأ من تهجين ثلاثة أنواع برية وان مركز نشؤها هو جنوب غرب أسيا، وقد اختلف الباحثون في تحديد أول مكان زرع فيه القمح، ولكن يرجح بان العراق هو الموطن الأصلي للقمح . وتحتوي حبة القمح على 13 % من وزنها ماء، ونسبة 8 -17 % بروتينات، ونسبة 17- 63 % النشا تشير إحصاءات جدول (1)أن معدلات المساحة المزروعة بالقمح في العراق للمدة من (20181980 -م) قد بلغت (6629125 دونم)، ويتضح من الخريطة (2) أن محافظة نينوى قد احتلت المرتبة الأولي في المساحة المزروعة بمحصول القمح في العراق، وقد بلغت هذه المساحة 1.2074487(دونم)، وتمثل (29.31)% من مجموع المساحة المزروعة بالقمح في العراق للمدة 2018 -1980. تلتها محافظة النجف في المرتبة الثانية بمساحة وصلت إلى (6.1374312 دونم) وبنسبة (73.20)% من مجموع المساحة القمح في منطقة الدراسة[9]، أما المرتبة الثالثة فكانت حصة محافظة كركوك إذ بلغت المساحة المزروعة بالقمح فيها (58.638926 دونم) وتساوي (63.9)% من أجمالي المساحة المزروعة بالقمح في العراق، أما باقي المحافظات فقد تراوحت المساحة المزروعة بالقمح[1]

1- صالح الامين، الامن الغذائي ابعاده ومحدداته ووسائل تحقيقه، ج1، ط1، مطبعة النجاح بيروت، 1996

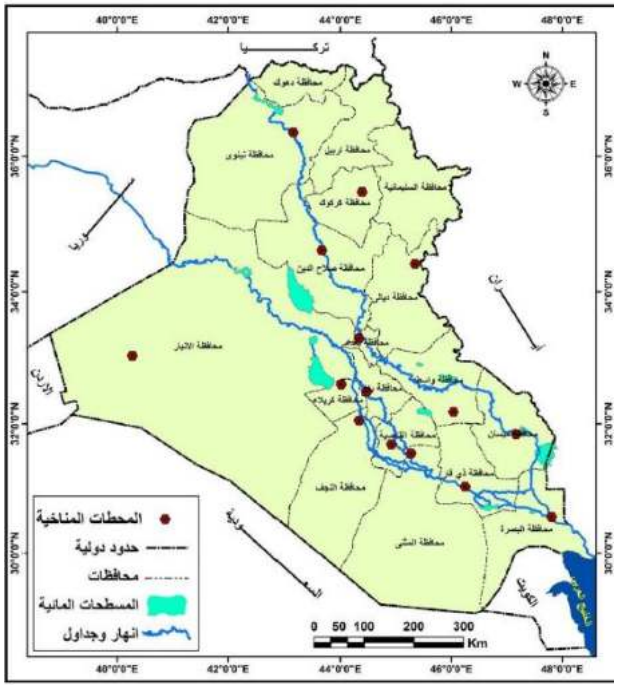

المصدر (1) :خريطة (1)أن معدلات المساحة المزروعة بالقمح في العراق

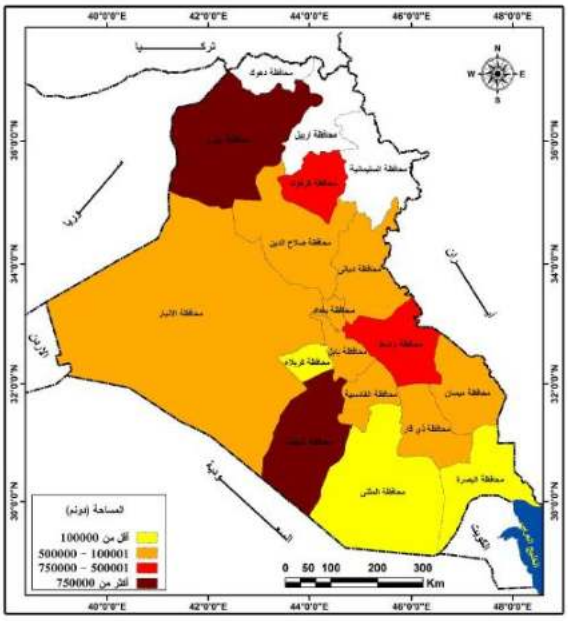

المصدر (11):الخريطة (2) أن محافظة نينوى قد احتلت المرتبة الأولي في المساحة المزروعة بمحصول القمح

الفصل الثاني: النمو السكاني وتأثيره على انتاج القمح في العراق

اولا :نمو السكان و انتاج الغذاء في العراق

سيتم التركيز على علاقة نمو السكان في العراق والغذاء من خلال الانتاج وحجم الطلب على المحاصيل الزراعية و انعكاسها على البيئة المتمثلة باتساع ظاهرة التصحر و الهجرة الداخلية ، و تم اختيار محصول القمح كنموذج تطبيقي حيث يعد من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية الرئيسة في غذاء الفرد العراقي

1- نمو سكان العراق

يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أم النقصان اسم النمو ، ونمو السكان الموجب والسالب هو حصيلة عوامل ثلاثة هي المواليد والوفيات والهجرة ، فلا يتقرر نمو السكان بعامل واحد وإنما بجميع تلك العوامل وقد يتغير التوازن بين هذه العوامل من وقت لآخر.[1]

و يعد الحجم الصفة الأساسية لأي مجموعة سكانية ، ويمكن لسكان أي منطقة أن يتزايدوا أما بفعل المواليد من سكان المنطقة نفسها او بالهجرة إلى المنطقة من قبل أفراد آخرين وبالمثل يمكن ان يتناقص السكان في أي منطقة إما بفعل وفيات بعض أفراد المنطقة أو هجرة بعض أفرادها إلى منطقة أخرى . وأكدت النتائج للتعدادات العامة للسكان والتي أجريت في العراق ابتداء من أول تعداد عام (1947) وحتى آخر تعداد له عام (1997) ، ناهيك عن المسوحات والتقديرات السكانية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء ، حيث أشرت البيانات الإحصائية في شكل (1) ازدياد حجم سكان العراق من (4816185) نسمة عام (1947) والى (32437948) نسمة عام (2010).ثم الى (37139519) نسمة عام (2017) .[2]

وبهذا فقد شهد نمو السكان في العراق وبصورته المطلقة تطوراً سريعاً ومتواصلاً ومنتظماً، إذ بلغ معدل النمو السنوي للسكان لعام 2017 نحو (2,6 %) و يعد ذلك من المعدلات المرتفعة في الوطن العربي* و العالم و بالرغم من تضاعف عدد سكان العراق بأكثر من مرتين و نصف بين عامي (1977-2017) حيث يظهر أن أعلى معدل للنمو السكاني السنوي (3.24%) قد سجل في المدة(1957-1977)** ، وذلك للارتفاع الناجم عن مستوى مرتفع للخصوبة اتصفت بها تلك المدة بسبب الزواج المبكر مع قلة أو غياب وسائل تنظيم الأسرة. فاستمر مستوى الخصوبة مرتفعاً منذ خمسينيات القرن العشرين و حتى أواسط الستينيات و انخفض قليلا في عام (1977)، وكانت سياسة الدولة السكانية المعلنة عام (1978) هي رفع معدلات نمو السكان من خلال تبني سياسة تخفيض معدلات الوفيات و زيادة مستوى الخصوبة و تشجيع دخول المهاجرين من الخارج

---

[1]) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق(إطارها الطبيعي ، نشاطها الاقتصادي ، جانبها البشري)، ص 239.

[2]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات، نتائج التعدادات السكانية لأعوام (1977، 1987 ،1997) و التقديرات السكانية لعام (2007) و عام(2010) وعام (2017) .

*** بلغ معدل النمو السكاني في الوطن العربي نحو (2,3%) للمدة (1975–2004) و نحو (1,6%) للعالم للمدة المذكورة . راجع الأمم المتحدة التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نيويورك ، 2007، ص 29.**

** حُسبت جميع معدلات النمو السكاني باستخدام معادلة التغير الأسى في حجم السكان نظراً لطول المدد الزمنية.

و الحد من تيار الهجرة المغادرة. [3] أدى إلى الحفاظ على معدل نمو (3,1 %) خلال عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين إلا ان وتيرة هذا المعدل أخذت تشهد انخفاضاً ولأول مرة بعد عام (1990) ، حيث أعلنت التقديرات الرسمية انخفاض معدل نمو سكان العراق إلى (2,8 %) متأثرا بظروف العراق الاستثنائية والمعروفة خلال تلك الحقبة الزمنية (حرب 1991 و الحصار الاقتصادي) فقد عمّق الحصار الاقتصادي الشامل من حدة التشوهات الديموغرافية و ولد الكثير من تشوهات أخرى لم يكن للعراق عهداً بها كعزوف الشباب عن الزواج وميلهم إلى الهجرة ، وارتفاع تكاليف المعيشة وغيرها من العوامل التي أسهمت في تغيير الخريطة الديموغرافية للعراق.[4]

شكل (1) تطور حجم سكان العراق للمدة (1947-2017)

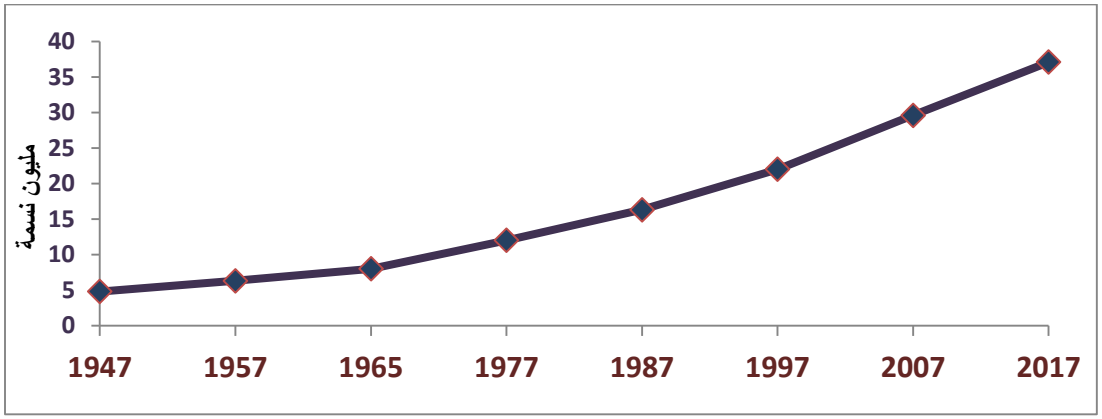

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان و الأهداف الإنمائية للألفية و حالة سكان العراق 2010، شباط 2011 ، ص 22، وتقديرات سكان العراق 2017.

وهناك انخفاض تدريجي في معدل النمو السنوي خلال المدة (1997-2017) بالمقارنة مع المدة (1977-1987) ، و يعود ذلك إلى تزايد معدلات الهجرة الخارجية و انخفاض معدلات الخصوبة و ارتفاع معدلات الوفيات بسبب الأوضاع السياسة غير المستقرة مثل استمرار الحصار الاقتصادي و الحرب الناجمة عن احتلال العراق عام (2003) أخذ العنف الاجتماعي والاقتصادي يفتك بسكان العراق نتيجة لغياب الأمن إلى جانب التدهور في الخدمات. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلات الوفيات في العراق بعد عام (2004) إلى(2,4 %) عن عام (2000) [5] وعلى الرغم من إن معدل الخصوبة الكلية في العراق شهد انخفاضاً واضحاً خلال الأعوام العشرة الأخيرة حيث وصل إلى (4,1) ولادة خلال المدة (2005-2010) بعد ما كان

---

1) عباس فاضل السعدي ، "واقع النمو السكاني و مستقبلة في العراق" ، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد(52)، 2001، ص 150-151.

2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا والمعلومات، مؤشرات البيئة و التنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، 2010 ، ص 32-35.

5) لمياء الركابي ، " العنف في العراق" ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، عدد(76) ،2007 ، ص 272.

يبلغ أبان المدة (2000-2005) نحو(4,6) ولادة.لكنه ما زال مرتفعا مقارنة بدول العالم اذ يزيد بحوالي (65 %) عن المعدل العالمي البالغ (2,7) ولادة. أما معدل الخصوبة الكلية للدول النامية فقد بلغ(2,6) ولادة بين عامي (2005-2010).[6] وبلغ معدل الوفيات العام خلال المدة (2005-2010) نحو(6,1) بآلاف ، وبلغ معدل الولادات الخام للمدة نفسها (31,6) بآلاف .[7] وازدياد أعداد المهجرين داخل العراق وخارجه حيث تدل تقديرات منظمة الهجرة الدولية على ان خمس سكان العراق قد هاجروا إلى الخارج .[8]

2 حجم انتاج والطلب على الغذاء في العراق

ويعد التزايد السكاني الذي يشهده العراق في السنوات الاخيرة من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، فقد شهد السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ 2,6% سنوياً عام 2017 (كما ذكرنا سابقا) وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس المدة ، ادى أدى إلى اختلافات على مستوى عرض وطلب الغذاء. كما إن هذا التزايد الكمي في السكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف و الحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن في السنوات الأخيرة سيما بعد عام 2003، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي وبشكل كبير في كثير من مناطق العراق كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي في العراق في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، والى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى لاسيما الأمنية منها، ويصاحب النمو الاقتصادي عادة تغير في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر، ويؤدي هذا التغير إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في البلاد وهو ما يحصل في الآونة الأخيرة، وبالتالي فأن الهجرة الريفية أدت إلى تذبذب الإنتاج الزراعي وبشكل كبير ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.وقد أثبتت الدراسات إن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للإفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعاً.

---

[6]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، اللجنة الوطنية للسياسة السكانية ، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان و الأهداف الإنمائية للألفية ، حالة سكان العراق 2010، شباط2011، ص 22.

[7]) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا) ، المجموعة الإحصائية لعام 2010 ، نيويورك 2010، جدول(4/1)، ص 8.

[8]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا والمعلومات، مؤشرات البيئة و التنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، 2010 ، ص 35.

يوضح جدول (1) كمية الطلب و كمية الانتاج و معدل الغلة لمحصول القمح وعدد السكان للمدة (2000-2010)، يُلاحظ ارتفاع عدد سكان العراق للمدة(2000 -2010) من 24068000 نسمة الى 27963000 نسمة عام 2005 الى 32081000 نسمة تقابلها ارتفاع كمية الطلب (الاستهلاك) على محصول القمح للمدة نفسها من 2569 ألف طن الى 3025 ألف طن عام 2005 الى 3452 ألف طن أي هناك علاقة طردية بينهما ، مع تذبذب انتاج محصول القمح للمدة نفسها و لم تواكب الكميات المنتجة من القمح الزيادة في كمية استهلاكه بسبب الزيادة السكانية ، كما يوضح ذلك شكلي (1) و (2).

جدول (1) كمية الطلب و الانتاج و معدل الغلة لمحصول القمح و عدد السكان للمدة (2010-2020)

السنة	كمية الطلب (الف طن)	الإنتاج (الف طن)	(*)حجم الفجوة (الف طن)	عدد السكان ألف (نسمة)	معدل الغلة(كغم/دونم)
2000	2569	1040	529	24068	241
2001	2649	2219	430	24183	425
2002	2734	2589	145	25565	393
2003	2821	2329	492	26340	340
2004	2912	1832	1080	27139	297
2005	3025	2228	797	27963	348
2006	3122	2286	836	28810	378
2007	3212	2202	1010	29682	351
2008	3308	1255	2053	30495	218
2009	3382	1700	1682	31294	337
2010	3452	2748	704	32081	496

المصدر: (1) وزارة التجارة، الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية،تقرير غير منشور ،02011

(2) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية السنوية, 2009-2010

(*)حجم الفجوة الغذائية = الإنتاج الطلب (الاستهلاك)

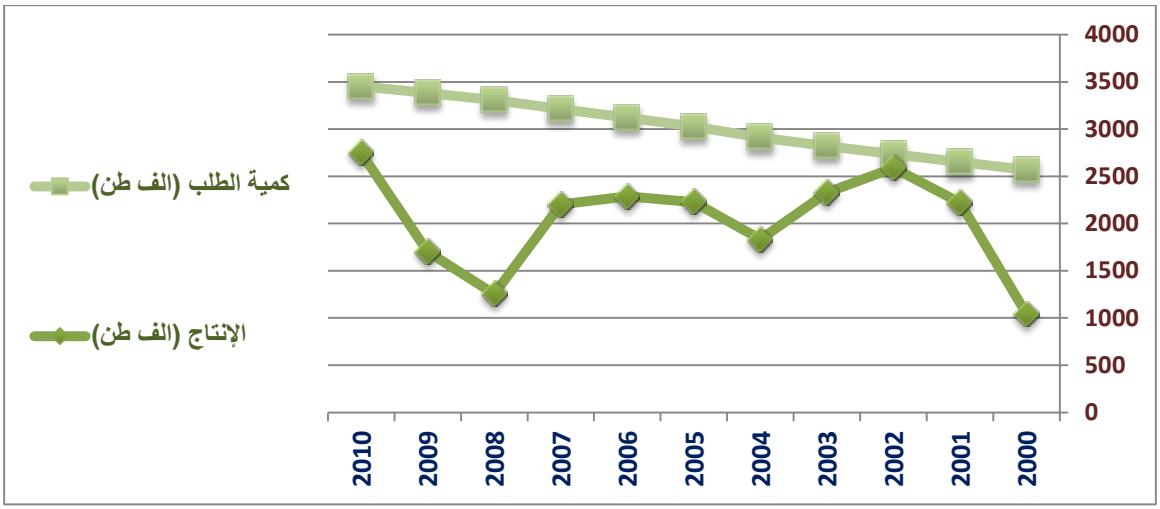

المصدر جدول(1)

شكل(2) الانتاج و كمية الطلب لمحصول القمح (ألف طن) في العراق للمدة(2000-2010)

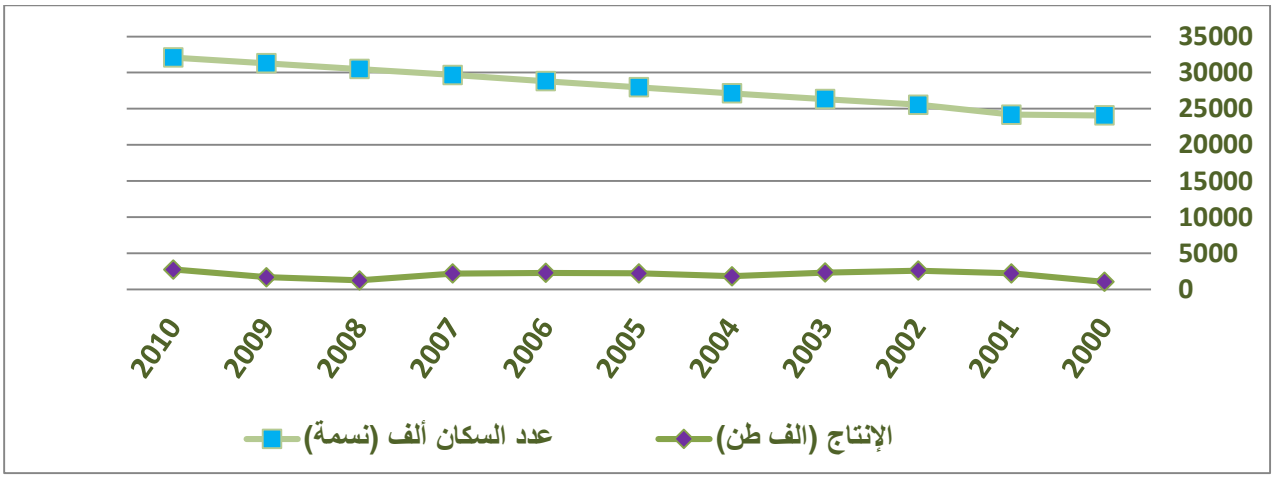

المصدر جدول(1)

شكل(3) الانتاج (ألف طن) لمحصول القمح و عدد السكان (ألف نسمة) في العراق للمد(ة2000-2010)

خريطة(3) كمية الانتاج محصول القمح (ألف طن) عام 2019

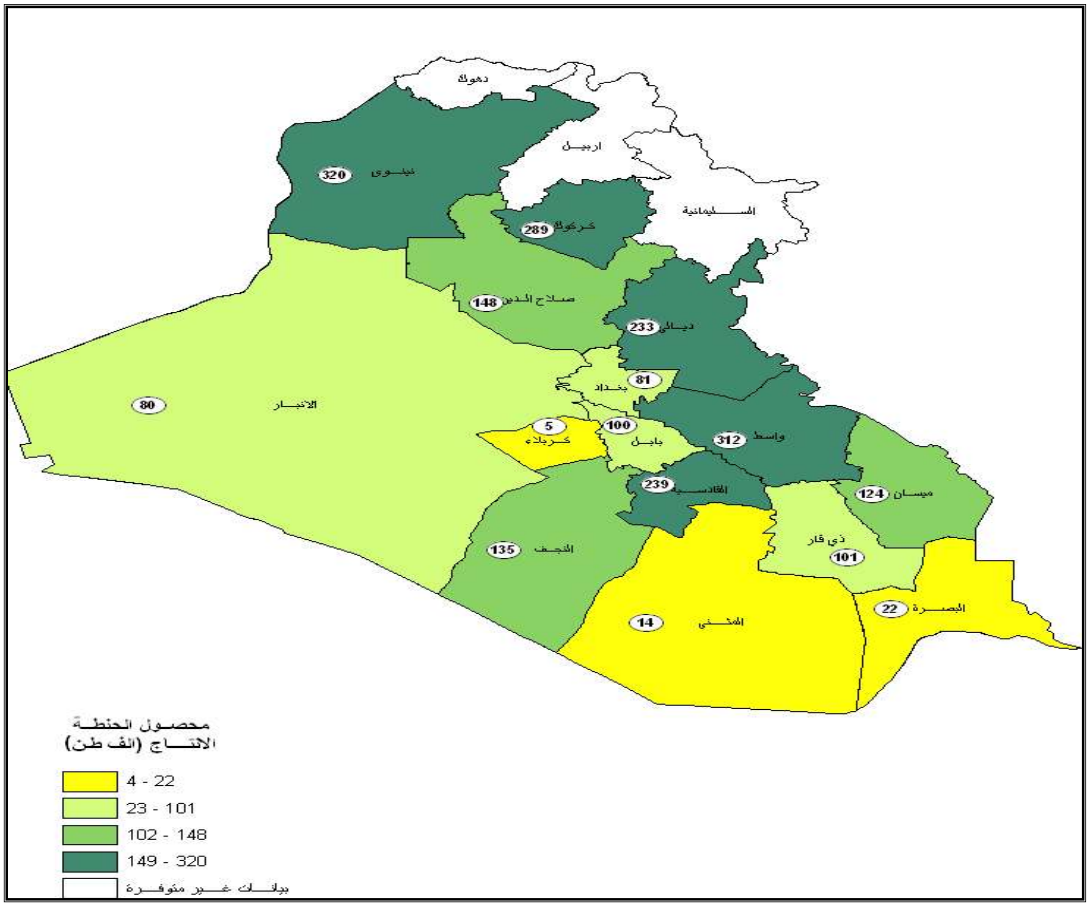

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2018-2019.

3- حجم الفجوة الغذائية في العراق

مشكلة نقص الغذاء وأتساع الفجوة الغذائية محط اهتمام العديد من المؤتمرات والمنظمات والجهات المهتمة بموضوع توفير الغذاء للإنسان ، وتتسم الفجوة الغذائية في العراق بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالية للسلع الغذائية، ويعاني العراق من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن منذ مدة التسعينات.

و أ صبح تمويل استيراد الغذاء عبئا تئن تحت وطأته معظم الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزءا لا يستهان به من الدخل القومي للبلد الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة الى الغذاء في العراق.

هناك عجز في معظم المواد الغذائية وتعد الحبوب (خاصة القمح) من أهم السلع الغذائية المستوردة ، أذ تمثل نسبة وارداتها حوالي 65% من الواردات الغذائية لعام 2018 أذ ان ما ينتج من هذه المادة الغذائية الاستراتيجية قليل جدا لا تتلاءم مع حجم السكان ومساحة الأراضي الزراعية في العراق، ويستورد العراق أيضاً 100% من احتياجاته من السكر ونفس النسبة من احتياجاته من الزيوت و البقوليات لعام 2018، في حين تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر والفواكه ولحوم الدجاج والأسماك حوالي 65% للعام نفسه.[9] تتمثل الفجوة الغذائية بعدم قدرة الناتج المحلي على تلبية الاحتياجات المحلية المطلوبة أي أن الاحتياجات المحلية تكون احد أركان عملية التوازن الاقتصادي في البلاد لذلك فان أي زيادة في حجم الاستهلاك المحلي (سواء كان بسبب زيادة السكان أو بسبب زيادة الدخل الفردي)يجب أن يرافقها زيادة مماثلة في حجم الناتج المحلي للبلاد ، لذلك نجد زيادة الطلب على المنتجات الغذائية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وهذا مؤشر على عدم قدرة القطاع الزراعي على تلبية النمو المستمر في الطلب المحلي[10]. أظهرت بيانات شكل (4) أن معدل حجم الفجوة بين الانتاج السنوي وحجم الطلب السنوي على القمح قد ازداد من 529 ألف طن عام 2000 إلى 797 ألف طن عام 2005 و انخفضت الى 704 ألف طن عام 2010.

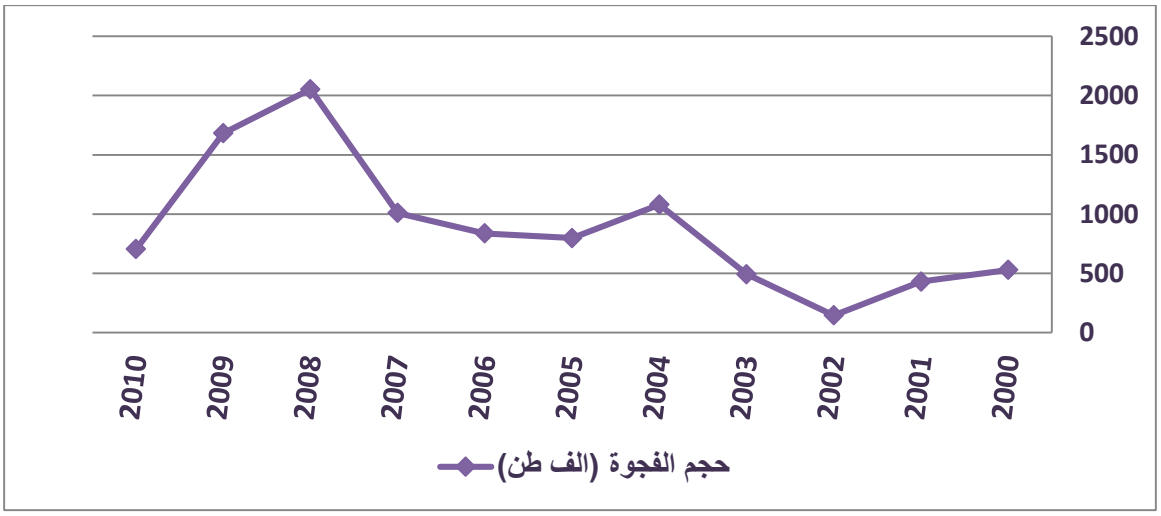

المصدر :جدول(1).

شكل(4) حجم الفجوة الغذائية لمحصول القمح في العراق للمد(2000-2010)

[9]) عدنان عودة الطائي ، ملامح الأزمة الغذائية في العراق – دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية / جامعة المثنى، 2010، بحث اكاديمي موجود على الموقع الالكتروني
http://www.uobabylon.edu.iq/publications/basic_edition23/basic_ed23_95.doc

[10]) سهام الدين خيري وإقبال هاشم ، واقع الأمن الغذائي والفجوة الغذائية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمي(إنتاج واستهلاك محصول القمح كحالة دراسية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الحادي والأربعون 2014، ص 203

4- ظاهرة التصحر في العراق

النمو السكاني السريع يفرض نفسه على موارد البلد الحيوية اذ ان ضغط متطلبات السكان من الغذاء وغيرها يؤدي بالسكان الى توسيع نطاق استخداماتهم في المناطق الهامشية مما يجعلها هدفا للتصحر و لأجل ذلك حدد مؤتمر التصحر لأمم المتحدة عام 1977 معايير خاصة عن ضغط السكان على الارض فاعتبر وجود 7 نسمات في الكيلو متر المربع في المناطق شبه الجافة و 20 نسمة في الكيلو متر المربع في المناطق الجافة وما زاد على ذلك يعد مؤشراً على وجود ضغط سكاني فيها ، وقد انعكس ذلك على معدل نصيب الفرد من الاراضي المزروعة من 1,2 % دونم عام 1970 الى 0,63 % دونم عام 1995 وهذا يؤكد عجز السياسات الزراعية عن مواكبة النمو السكاني وتزايد الطلب على الغذاء وإيجاد الحلول اللازمة للحد من مشكلة التصحر ان انتاجية الاراضي في العراق ضعيفة قياسا بالدول المتقدمة والمستوى العالمي وحتى لبعض الدول النامية وان 60 % من مجموع مساحة العراق تمثل اراضي عدمية الانتاجية تصلح كمزارع موسمية اضافة الى ذلك ان تربة العراق عموما كلسية قليلة المواد العضوية والفسفور والنتروجين.

ان نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق تبلغ 27% من إجمالي مساحة العراق أي ما يعادل 48 مليون دونم غير أن المستغل منها فعلياً لا يتجاوز 16 مليون دونم تقريباً وبما يعادل 28% من الأراضي الصالحة للزراعة لعام 2007، فيما تقدر المساحة المزروعة بالحبوب بحدود 13.8 مليون دونم أي ما يعادل 86% من الأراضي المزروعة، أما المحاصيل الزراعية فيبلغ حجم المساحة المزروعة 2.8%، والخضروات فبلغت المساحة المزروعة 4.7% من مساحة الأراضي المزروعة، ومساحة البساتين بكافة أصنافها تبلغ 1.2% والنخيل 3.6.%

ان النمو السكاني يعد من العوامل المؤثرة في بروز مشكلة التصحر في العراق بسبب ما يرافقها من زيادة الطلب على الغذاء والخدمات المختلفة التي تجعل الحصول على هذه الأشياء امرا ضروريا وبالتالي تؤدي الى انهاك التربة وتدهور انتاجيتها وكذلك ابتلاع الاراضي الهامشية المحيطة بالمدن.

وعند تحليل خريطة التصحر في العراق نجد انها تغطي 54% من مساحته ، الا ان درجات التصحر في تلك المناطق متباينة حيث يظهر تصحر الخفيف في منطقتين في جنوب العراق وتتميز بقلة النشاط البشري وقلة كثافة السكان .وفي الغرب من العراق وهي منطقة المناخ شبه الرطب حيث تتعرض التربة لتعرية .اما التصحر المعتدل(المتوسط) فيظهر في المناطق الشرقية في العراق حيث تعاني الاراضي من تدهور متوسط في غطاءها النباتي بينما المناطق ذات التصحر الشديد هي الشمالية والشمالية الشرقية التي تعاني من جرف التربة بين الامطار وشدة الانحدار في حين مناطق التصحر الشديد جدا في المناطق الجنوبية بالدرجة الأولى وفي الوسط بالدرجة الثانية لانها ترتبط بتملح التربة العالي وانتشار الكثبان الرملية فمناطق التصحر الخفيف تنتشر على طول المناطق الحدودية لمحافظات المثنى والنجف والانبار.

وفي منطقة شريطية تمتد من ديالى باتجاه صلاح الدين والتأميم ونينوى، اما بالنسبة لمنطقة التصحر المعتدل (المتوسط) فينتشر فيها التصحر على شكل مناطق محدودة ليس كما هو في المناطق السابقة اذ تكون هذه المناطق الصغيرة على حافة شريط التصحر الخفيف وتتداخل بين المناطق اللامتصحرة وشريط المناطق

المتصحرة في المحافظات السابقة .ومناطق التصحر الشديد في الطرق تنتشر بشكل بقع، اي مناطق محددة ليست شريطية في محافظات السليمانية و اربيل ودهوك وطول الخط الحدودي للعراق وايران وتركيا .اما التصحر الشديد فتنتشر على شكل مناطق صغيرة في البصرة وميسان وذي قار والمثنى وكذلك يوجد على شكل بقع صغيرة في محافظة القادسية وكربلاء وكذلك بين نهري دجلة والفرات في نفس المحافظتين ومحافظة واسط وصلاح الدين ، ان المحافظات التي تنتشر فيها المناطق المتصحرة تعاني من تزايد نموها السكاني الذي جاء نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة من اريافها الى كبريات المدن العراقية مما اسهم في ترك مساحات واسعة من الاراضي الزراعية فتعرضت الى التملح فأصبحت عرضة للتصحر.

5- الهجرة الداخلية

ان الهجرة الداخلية تحدث لأسباب وعوامل الدفع الاقتصادي والاجتماعي وكذلك عوامل الجفاف والتصحر وان حجم الهجرة الداخلية بلغ نسبة 8,5 %من مجموع السكان في العراق عام 1977 وان حوالي 78 %منهم نزحوا الى بغداد.. وقد احدثت الهجرة هذه تغيرات تركيبية متباينة وحدوث مناطق تركيزات سكانية عالية نسبيا ذات كثافة مرتفعة تضر بالأراضي الزراعية لاقتطاع اجزاء منها لغرض السكن..

، كما ان تزايد معدلات النمو السكاني ادى الى زيادة الطلب على حاجات مثل الوحدات السكنية والخدمات العامة والمؤسسات الإدارية والصناعية فاثر في تزايد الكثافة السكانية للعراق ففي عام 1970 كانت الكثافة السكانية في العراق تصل الى21 نسمة في الكيلو المتر المربع ثم ارتفعت هذه الكثافة في عام 1992 الى 43.3 نسمة في الكيلو المتر المربع وارتفعت عام 2017 الى 91 نسمة في الكيلو المتر المربع ..

كما اثر النمو السكاني السريع في حدوث التخلخل البيئي الذي ظهر في عدم التوازن بين المدن فمثال محافظة بغداد تستحوذ على 22 %من أجمالي السكان في حين لا تشغل مساحة سوى 2و0 % من ارض العراق في حين بقية المحافظات تكون متباينة ألنسب ان التكدس المستمر للسكان في بغداد وبقية المدن الكبرى يؤدي الى تدهور مستمر في نوعية الحياة نتيجة للضغط على المرافق العامة وبالتالي عجز تلك المرافق عن تغطية الحاجات الاساسية للجميع، ان ارتفاع نسبة التركيز السكاني في العراق يبدو واضحا عند المقارنة بين محافظة بغداد و محافظة الانبار فالفرق يبدو كبيرا الان بغداد تشكل 2 % من مساحة العراق بينما محافظة الانبار وحدها تشكل 31 % من مساحة العراق وكذلك الاختلاف في حجم السكان، بينما يكون توزيع سكان محافظة دهوك اقرب الى المثالية وتليها واسط ..

فمدينة بغداد توسعت بني عام 1955- 2000 من اربعة اقضية هي الاعظمية ،الكاظمية، الكرخ، الرصافة بمساحة 151الف كيلومتر مربع ونفس الاقضية توسعت وشملت احياء جديدة فوصلت عام 1997 مساحتها 24و820 الف كيلو متر مربع تضم تسعة اقضية و من ثم الى عشرة أقضية في في الوقت الحاضر، ان هذه الزيادة تؤدي الى تملح التربة وزيادة قلويتها فتنخفض خصوبتها وقدراتها الإنتاجية وقد تتعرض الى ان يتركها اصحابها متصاب بالتصحر.

وكذلك زحف المدن علـى الاراضي الـزراعيـة لسـد الحاجات السكنيـة و للأغراض اخرى يؤدي الـى ألتصحر وكما هو معلوم فان منـاخ العـراق جـاف وشبه جـاف في اكثـر من 80 %مـن مسـاحته الـكليـة وان الصحـارى فيه تـشكل 39 % من مـساحـته وهذه العـوامل بمسـاعدة عـامل النـمو الـسكـاني الـسـريع يـستنـزف الموارد الارضية وتتدهـور التربة وملوحتها حيث ان 50 % من اراضي العراق المروية تعـاني الملوحة اضـافـة الـى الـزحـف العمـراني والتحويل بعض الاراضي الزراعيـة الى وحـدات سكنيـة ادى الى ان تكـون نـسبـة 38.4%من اراضـي العـراق متـصحـرة اي مـا يسـاوي 176 الف كيلـو متـر مـربع مـن مسـاحـته البـالغـة 435 الف كـيلو متر مـربع اما المساحة المهددة بـالتصحر ما يساوي 238 الف كيلو متراً مربعاً... في العـراق فـتبلغ نـسبتهـا 54,7%من مـسـاحـة العـراق ايما يساوي 238 الف كيلو متراً مربعاً[11].

[11]) صـبحي صالح الـدايني من مـركز دراسات وبحـوث الـوطـن العـربي –قـسم الـدراسـات الجغرافية على الموقع الالكتروني https:/www.lmadapaper.net/sub/03-901/7.pdf

الفصل الثالث : الخطط الاستيرادية الحكومية لدعم القطاع الزراعي في العراق

1- المقدمة:

تتبع الكثير من الحكومات في مختلف الاقتصاديات (المتقدمة منها والنامية على حد سواء) سياسة الدعم بأشكاله المختلفة للإنتاج الزراعي. وهي ظاهرة اقتصادية برزت بسبب تدخل الدول في النشاط الاقتصادي نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تمر بها. ويأخذ الدعم أشكالاً مختلفة ويطبق بوسائل متعددة، كأن يكون دعماً للإنتاج الزراعي يهدف إلى تمكين المشاريع المدعمة من الوقوف على أقدامها في وجه المنافسة الأجنبية، أو في وجهة منافسة مشاريع وقطاعات أخرى، أو جعله أكثر إغراءات على استقطاب العمالة. وقد يستهدف الدعم تحفيز الإنتاج بطريقة غير مباشرة بتشجيع الصادرات عن طريق استخدام وسائل متعددة مثل الإعفاء من الرسوم التصديرية أو ضرائب الإنتاج، بل إنه قد وصل الأمر أحياناً إلى دفع إعانات للمصدرين لتمكينهم من تصدير سلعهم بأسعار أقل (أي بكلفة أقل لهم من المنافسة في الأسواق الخارجية بغية الحصول على عملات أجنبية لدعم الميزان التجاري). ومن الناحية الاقتصادية يعتبر الدعم تدخلاً في قوى السوق وانحرافاً (تشويهاً) للتوازن الذي يمكن أن ينتج عند التقاء العرض بالطلب،وما يتبعه من تحديد الأسعار والإنتاج. حيث يعني الدعم تخصيص مبالغ من الخزينة العامة أو حرمان هذه الخزينة من مبالغ كان يمكن أن تحصل عليها قبل الدعم. وتبغي الحكومة من تدخلها في قوى السوق إقرار الأولويات الاقتصادية التي تعتقد بأهميتها. وللأسباب أعلاه استخدم الدعم في تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية والمتقدمة للزراعة وللمشاريع الزراعية من أجل إقامة قاعدة زراعية وطنية قادرة على المنافسة الأجنبية نسبياً [1].

---

(1) جميل محمد جميل الدباغ (دكتور)، اقتصاديات التسويق الزراعي، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق، بغداد، ص 227 – 229.

2-1 الأشكال الأساسية لسياسة الدعم:

يمكن تمييز أربعة أشكال [1] للدعم والتي غالباً ما تعتمدها البلدان النامية ومنها العراق وهي :

1- الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى: ويمثل هذا الدعم إنفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة، كما يأخذ أكبر قيمة من قيم أشكال الدعم، ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية كالقمح والطحين وغيرها من المواد الغذائية ثم السلع الاستهلاكية الأخرى كالملابس.

2- الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى:

وفي هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءاً من تكلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيمياوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها، كما تتحمل الدولة مبلغ الدعم الخاص بالسلع الوسيطة التي تستخدم في القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الإسكان والبناء وكذلك الاسمنت وحديد التسليح ويمثل الدعم الذي تتحمله الدولة الفروق السعرية بين سعر البيع وسعر التكلفة للمدخلات والسلع الوسيطة.

3- الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب:

وهذا الشكل من أشكال الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الخاص عندما تسمح الدولة لهذا القطاع باستيراد بعض المواد الاستهلاكية والوسيطة بأسعار الصرف الرسمية للعملات الأجنبية، أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيتمثل بإعفاء بعض المشروعات الجديدة من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاصة بكل دولة.

4- الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها:

كذلك لا يظهر هذا الشكل من الدعم في ميزانية الدولة، ويتمثل هذا النوع من الدعم في بيع السلع بأسعار مخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام وتجبر على بيعها بأسعار أقل كثيراً من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة أو تقل عن الأسعار التي يكون المستهلك على استعداد لدفعها [2].

---

(1) ندى عبد الحسين كنعان، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج واستهلاك الشعير في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 1998، ص 20.نضال محمود علي البياتي، تحليل اقتصادي للمفاضلة بين سياسة دعم سعر الناتج وأسعار المدخلات لإنتاج بيض المائدة في العراق للمدة (1980 – 2000)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 2007، ص 42.

3-1 الفوائد والانتقادات لسياسة دعم أسعار المنتجات الزراعية ودعم أسعار مستلزماتها:

من المعروف أنه يمكن أن تكون وسائل دعم أسعار الإنتاج الزراعي عن طريقين:

1- دعم أسعار الناتج النهائي.
2- دعم أسعار مستلزمات الإنتاج.

ففيما يتعلق بالفوائد والانتقادات لسياسة دعم أسعار الناتج النهائي، فقد اتفق عدد من المختصين على أن هذه السياسة تحقق الفوائد الآتية:

1- إن الأسعار المرتفعة بسبب سياسة دعم الأسعار تؤدي إلى تشجيع التوسع في زراعة المحاصيل المدعمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين الوضع المعاشي للمنتجين.
2- إن زيادة الإنتاج تسهل مهمة الدولة في تأمين احتياجات السكان الغذائية وتحقق سياسة خزن مستقرة بما يعوض عن الاستيراد من السوق العالمية[1] والتخلص من التبعية الاقتصادية.
3- تؤدي سياسة دعم الأسعار إلى توفير معدل التراكم المطلوب لتطوير الزراعة، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى شراء المنتجين الآلات والمكائن الجديدة واستعمال تقنيات حديثة تؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإنتاج.

أما الانتقادات التي وجهت إلى هذه السياسة فهي:

1- إن سياسة دعم الناتج النهائي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية فيما يخص المستهلك وبالأخص في الدول التي لا تتبع سياسة دعم أسعار المستهلك، كما تحدث تناقصاً بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك، ففي الوقت الذي تكون فيه تلك السياسة مفيدة للمنتج فهي مضرة بالمستهلك الذي أخذ يخصص نسبة عالية من دخله لشراء المحاصيل الزراعية الغذائية.
2- إن هذه السياسة غالباً لا تراعي الخصائص المتعلقة بالإنتاج الزراعي كتفاوت خصوبة الأرض، اختلاف الطقس، اختلاف طريقة الري.. ألخ من أجل وضع سياسة سعرية قادرة على تحفيز الإنتاج الزراعي.
3- تؤدي هذه السياسة إلى زيادة المصروفات الحكومية مما يثقل ميزانية الدولة، وقد يكون ذلك على حساب أنشطة اقتصادية أخرى، فضلاً عن أن زيادة المصروفات الحكومية تؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي ومن ثم الارتفاع المحسوس في المستوى العام للأسعار بما يزيد التضخم[2].

---

(1) محمد حسن رشم العتبي، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة (1974 – 1996)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999، ص 24.
(2) كامل حايف شديد (دكتور) وآخرون، المقومات الأساسية لسياسة دعم أسعار المحاصيل الزراعية، مركز إباء للأبحاث الزراعية، 1996، ص 1.

4- يتصف الإنتاج الزراعي غالباً وبالأخص في الدول النامية بعدم الاستجابة للزيادات السعرية لقلة مرونة العرض نتيجة لأسباب مختلفة منها عدم كفاية المياه ، الأراضي، المكننة، البذور المحسنة. لذا فإن قلة أو عدم توفرها يسبب قلة أو انعدام مرونة العرض.

5- إن دعم سعر الناتج النهائي بشكل كبير يؤدي إلى تغطية ظروف الإنتاج وأساليبه غير الكفوءة ويشجع على ظهور المضاربة بالأرضي الزراعية بسبب بروز آثار الريع التفاضلي والمطلق معاً. إذ أن أسعار الدعم العالية للمنتجات الزراعية ينتج عنها رسملة هذه الأسعار في قيم الأراضي الزراعية فيرتفع الريع التفاضلي والمطلق معاً لهذه الأراضي[1].

أما فيما يتعلق بفوائد سياسة دعم مستلزمات الإنتاج، فيمكن إيجازها بالآتي:

1- تتبع هذه السياسة بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية ومن ثم الإنتاج الزراعي من خلال تكثيف عناصر الإنتاج في وحدة المساحة بوصف أن ما يحققه الإنتاج المكثف في الزراعة يغطي الخسارة الناجمة عن خفض أسعار وسائل الإنتاج، كما يحفز المزارعين على استعمال المكننة الحديثة والأسمدة والمبيدات ..ألخ من المستلزمات التي تؤدي إلى تطوير الزراعة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الكلفة النهائية التي تنعكس بدورها على أسعار المستهلك لتلك المنتجات الزراعية.

2- يعد تأثير هذه السياسة على تكثيف الإنتاج وتطويره أكثر فاعلية من تأثير سياسة رفع أسعار الناتج النهائي في هذا المجال وخاصة في الدول النامية[2].

أما الانتقادات التي وجهت إلى هذه السياسة فهي:

1- إن تخفيض أسعار المدخلات لا يمكن من تحفيز إنتاج محصول معين إذ أن هناك صعوبات في حصر المستلزمات المدعمة في إنتاج المحصول المعني. فقد يحدث تسرب بتحويل أحد المستلزمات المدعمة من غرضها الأصلي إلى إنتاج محصول آخر لوجود فرصة أكثر ربحاً.

2- إن الدعم المفرط لمستلزمات الإنتاج الزراعية تشجع على استعمال الموارد بشكل مسرف وخاطئ مما يؤدي إلى آثار سلبية على غلة الدونم بدلاً من الآثار الإيجابية المرجوة.

---

(1) هاشم علوان السامرائي (دكتور)، السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب في العراق بين دعم سعر المنتوج ودعم مستلزمات الإنتاج خلال العقود الثلاثة ومتطلبات المرحلة الراهنة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1997، ص 12.

(2) طعمة البندر (دكتور)، سياسة دعم الأسعار الزراعية / مبرراتها ومستلزماتها، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، 1977، ص 28.

4-1 سياسة الدعم والأمن الغذائي:

تتصدر المحاصيل الحبوب (القمح) الرئيسة في العراق المساحات المزروعة، ولأن إنتاج هذه المحاصيل له الدور الفعال في الاكتفاء الذاتي وصولاً إلى حالة الأمن الغذائي، تقوم الدولة بدعم عملية إنتاجها لتمكين الفلاحين من الاستمرار بزراعتها خاصة وإن معدلات غلة الدونم لها تعد الأدنى في دول العالم، حيث لم تتجاوز (145) كغم / دونم من محصول الشعير (على سبيل المثال) خلال السبعينيات من القرن الماضي، وهي الآن برغم كل ما بُذل لم تتجاوز (350) كغم من للدونم. ويمكن بيان أنواع الدعم الحالية لهذه المحاصيل الرئيسة كما يأتي:

1- الدعم المقدم للفلاحين لمكافحة الآفات الزراعية التي تصيب محاصيل الحبوب، وهذا الدعم يمثل تحمل الدولة بنسبة (100%) من تكاليف مكافحة هذه الآفات، أضف إلى ذلك تتحمل الدولة توفير جميع المبيدات المطلوبة لمعاملة البذور على مستوى البلد.

2- الدعم المقدم للفلاحين لأسعار بيع الأسمدة الكيمياوية، حيث تعد الأسمدة الكيمياوية مهمة جداً لتحقيق إنتاج معقول. وتوفر الدولة الأسمدة الكيمياوية معتمدة على إنتاج مصانع وزارة الصناعة والمعادن من أسمدة اليوريا والأسمدة المركبة. أضف إلى ذلك دعم أجور نقل الأسمدة إلى المستهلك وذلك لتشجيع الفلاحين على استخدام الأسمدة الكيمياوية لتحقيق إنتاج أفضل.

3-الدعم المقدم على كلفة المكننة الزراعية بكافة أنواعها، لقد انخفض هذا الدعم ما بعد أحداث 2003/4/9، وأصبح لا يتجاوز (10% - 30%) من قيمة بعض المعدات الزراعية.

إن الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي والذي تطور خلال المدة من السبعينيات من القرن الماضي حققت بعض أهدافها في رفع معدلات إنتاج المحاصيل الاستراتيجية. هذا بالإضافة إلى الدعم للمدخلات الإنتاجية التي ذكرت أعلاه، يقابلها دعم آخر للإنتاج المتحقق لهذه المحاصيل وتم ذلك من خلال تحديد سعر اختياري لاستلام الإنتاج من قبل سايلوات الحبوب التابعة لوزارة التجارة [1].

---

(1) علاء الدين داود علي (دكتور)، دعم مدخلات إنتاج المحاصيل / الإستراتيجية وتسعيرة المنتوج، مجلة الزراعة العراقية الإرشادية، العدد الأول، 2022، ص 10 – 11.

2- تطور سياسات وبرامج الدعم الزراعي في العراق:

فيما يتعلق بتطور سياسات وبرامج الدعم الزراعي في العراق، نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) الذي يبين استمرارية زيادة نفقات دعم مستلزمات الإنتاج المحلية للفترة (2019- 2022)

جدول رقم (2):نفقات دعم مستلزمات الإنتاج المحلية للسنوات 2019، 2020، .2022

(مليون دينار عراقي)

البند	2019	2020	2021	الملاحظات
نفقات دعم مستلزمات الإنتاج المحلية	763.5	8928.6	95703.2	1- لا توجد نفقات الفحص المختبري لكونها محسوبة على الشركة المجهزة. 2- نفقات دعم الأعلاف ومستلزمات الدواجن تشمل الذرة الصفراء والحنطة وبيض التفقيس المحلي. 3-معدل سعر الصرف للدينار العراقي خلال الفترة أعلاه يساوي (1500 دينار / دولار).
نفقات دعم مستلزمات الإنتاج المستوردة	لا توجد	لا توجد	لا توجد	
نفقات الفحص المختبري	لا توجد	لا توجد	لا توجد	
نفقات الإخراج الكمركي	123.3	171	110.1	
نفقات دعم الأعلاف ومستلزمات الدواجن	17288.8	23267.9	37335	
نفقات أخرى	1019.7	1310.1	1271.1	

المصدر: الشركة العامة للتجهيزات الزراعية /إحدى تشكيلات وزارة الزراعة العراقية.

إلا إن هذه النفقات سواءً كانت لمستلزمات الإنتاج المحلية أو المستوردة كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2004 – 2008) (مرحلة ما بعد أحداث 2003/4/9)، وإن كانت في مجملها أعلى بكثير من الفترة السابقة(2000 – 2003) وكما يتضح ذلك في الجدول رقم (2)، ويعزى أسباب هذا التذبذب في نفقات الدعم لمستلزمات الإنتاج الزراعي إلى وضع العراق غير الطبيعي وانعدام الأمن والحياة فيه معاً بعد 2003/4/9. هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن المستلزمات الزراعية المستوردة المدعومة اشتملت على المبيدات الزراعية والأسمدة الكيمياوية (سماد الداب) والمكائن والعدد وبذور الخضر المختلفة والساحبات الزراعية والأعلاف بدرجة أساسية، أما فيما يتعلق بالمستلزمات الزراعية المحلية المدعومة فقد اشتملت على الأسمدة الكيمياوية (اليوريا والمركب) والنايلون الزراعي بالدرجة الأساسية والمصنعة من قبل وزارة الصناعة العراقية.

جدول رقم (3):إجمالي نفقات دعم مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة

للسنوات 2018 – 2022 .

(مليار دينار عراقي)

السنة	المستوردة	المحلية	الإجمالي	الملاحظات
2018	202.6	9.8	212.4	* ما مخصص لدعم مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة لسنة 2022 هو (300) مليار لكل دوائر وشركات وزارة الزراعة منها (156) مليار للشركة العامة للتجهيزات الزراعية. .
2019	42.6	46.3	88.9	
2020	77.2	113.5	190.7	
2021	70.294	88.315	158.609	
2022	-	-	* 156	

المصدر: الشركة العامة للتجهيزات الزراعية /إحدى تشكيلات وزارة الزراعة العراقية.

ونتيجة لذلك اتبعت الدولة في العراق سياسات دعم الإنتاج الزراعي ومستلزمات إنتاجه معاً، والجدول رقم (3) يبين دعم سعر الإنتاج للمحاصيل الرئيسة في العراق لسنة 2022 والمتمثلة بمحاصيل الحبوب (الحنطة والشعير والشلب والذرة الصفراء)، حيث تقوم الدولة بشراء المحاصيل من المزارعين والفلاحين بسعر أعلى من السعر العالمي لها (الأسعار التشجيعية).

الفصل الرابع :العوامل البيئية المؤثرة على انتاج القمح في العراق

هنالك عدة عوامل بيئية تؤثر على انتاجية القمح ومن اهم هذه العوامل :

اولا: السطح.

يعد عامل السطح أو شكل التضاريس الارضية من أهم العوامل التي تؤثر في الانتاج الزراعي أذ تتحدد العمليات الزراعية في ضوء الشكل الخارجي للتضاريس الارضية، وعلية فأن المرحلة الاولى التي تواجهه المنتج الزراعي تتمثل في أيجاد طبيعة سطح الارض التي يتفق مع الانتاج الزراعي سواء ما كان منها مرتبطا في طبيعة النبات أم في طبيعة العمليات التي يحتاجها وتعد السهول من أهم أقسام السطح ملائمة للإنتاج الزراعي حيث يساعد استواء السطح فيها على مد قنوات الري والصرف التي لا تكفي فيها الامطار[1] لسد احتياجات المحاصيل مما يساعد على مد طرق النقل وخطوط السكك الحديدية التي يعتمد عليها في تسويق الانتاج تتميز منطقة الدراسة(العراق) وبحكم موقعها بأنها جزء من السهل الرسوبي والتي تتصف بانبساط السطح وقلة انحدارها ويتضح من خارطة(2) بأن خط الارتفاع المتساوي (26م)فوق مستوى سطح البحر يمر في الاجزاء الشمالية الغربية لمنطقة الدراسة وخط الارتفاع المتساوي (22م)يمر في الاجزاء الجنوبية ويلاحظ أن خطوط الارتفاعات المتساوية غالبا ما تكون موازية لشط الحلة باتجاه الجنوب الشرقي هذا ما يدل ارتفاع المناطق المجاورة لشط الحلة مقارنة بالأراضي البعيدة عنة. أن منطقة الدراسة ونظرا لانبساط اراضيها تساعد على زراعة محاصيل الحبوب والتوسع في استخدام الألة في العمليات الزراعية وسهولة مد طرق المواصلات ولكن هذا الاستواء العام لا يعني خلو المنطقة من بعض التضاريس المحلية التي أثرت على الانتاج الزراعي حيث تكثر الكثبان الرملية في منطقة الدراسة والتي تكونت نتيجة لعوامل عديدة أبرزها دور (الرياح الشمالية الغربية) وتتركز هذه المناطق في الاجزاء الشمالية الشرقية من المنطقة، بينما تسود المناطق المنخفضة في المناطق الجنوبية لمنطقة الدراسة [2]

وعند النظر الى خريطة الانحدار ومقارنتها مع خريطة الموارد المائية في منطقة الدراسة يظهر أن توزيع

1-هادي احمد مخلف، الامن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد التاسع عشر، مايس 1980.

2- محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، الاستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق، الجامعة المستنصرية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (20-21)، لسنة 2006.

المحاصيل الزراعية ما هو الا انعكاس لطبيعة السطح حيث تتركز أغلب المحاصيل الزراعية في المناطق المحيطة بشط الحلة والجداول المتفرعة منها وتقل في الجزء الشمالي الشرقي لمنطقة الدراسة بسبب وجود الكثبان الرملية

ثانياً: المناخ.

تعد عناصر المناخ (الاشعاع الشمسي – درجة الحرارة – الامطار – الرياح– الرطوبة النسبية)من أهم العناصر المناخية المؤثرة في الانتاج الزراعي حيث يظهر تأثيره في تحديد نوع النباتات التي تنمو في كل أقليم .فالإشعاع الشمسي هو الطاقة الاشعاعية التي تطلقها الشمس في جميع الاتجاهات ويعد الضوء مصدر الطاقة المهمة للنبات وتحصل النباتات الخضراء على الطاقة الضوئية من الشمس مباشرة من خلال سلسلة من العمليات الفسلجية والكيمياوية وبمساعدة الكلوروفيل تتحول الى طاقة كيمياوية تخزن في جزيئات السكر المتكون والضوء الضروري لعملية تكوين الكلوروفيل في النباتات الخضراء وفي صنع الغذاء الضروري للنمو بالإضافة الى أهمية الضوء في التركيب الضوئي وتكوين الكلوروفيل فهو مهم في العديد من فعاليات النبات كنبات البذور ونمو الاوراق والساق والتزهير وعقد الثمار [1]وتقسم المحاصيل الزراعية حسب حاجتها الى الضوء الى ثلاث مجاميع .

1–نباتات النهار القصير : و هي نباتات لا تزدهر الا اذا كانت طول الفترة النهارية اقل من 12 ساعه مثل الذرة – القطن – التبغ .

2–نباتات النهار الطويل : و هي النباتات التي لا تزدهر الا اذا كانت الفترة النهارية اكثر من 12 ساعه مثل القمح و الشعير

3–نباتات محايده :وهي النباتات التي لا تتأثر بطول الفترة النهارية مثل زهرة الشمس [2]

ان محافظة بابل ومن ضمنها منطقة الدراسة لصفاء جوها لمعظم أيام السنة فأنها تتميز بوفرة الاشعاع الشمسي حيث أن معدل ساعات السطوع الشمسي الفعلي تبدأ بالازدياد ابتداء من شهر أيار أذ بلغ معدل عدد ساعات السطوع في هذا الشهر(9، 6) ساعة/يوم ويسجل أعلى سطوع شمسي فعلي في شهر حزيران وتموز حيث بلغ (11، 6–11، 4) ساعة /يوم على الترتيب وأدناه خلال شهري كانون الاول وكانون الثاني(6–5، 8) لكل منهما جدول(2).

1–محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، دراسة تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي

لعام 2001، (دراسة قطرية)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية / لسنة 2001.

2- محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، التنمية المحلية وتحرير التجارة بين الأقطار العربية، جريدة العراق، العدد (7306) لسنة 2001.

يتبين من ذلك أن منطقة الدراسة تتمتع بنسبة عالية من عدد الساعات الضوئية وان فصل النمو يكون على مدار السنة ولهذا أهمية كبيرة في زراعة المحاصيل الزراعية[1] .

أما الحرارة فتعد من أهم العناصر المناخية المؤثرة على النبات حيث تعد الحرارة الاكثر أهمية في نمو و توزيع النباتات على الارض فالحرارة تؤثر في حيوية البذور وانباتها والنمو الخضري والزهري و انتاج البذور و لكل مرحله من مراحل نمو النبات درجة حراره مثلى قد تختلف عن درجة الحرارة المثلى للمراحل الاخرى.

فالقمح يحتاج درجة حرارة لا تقل عن 15م ويجود أتناجه بارتفاع درجة الحرارة أو زيادة الاشعاع الشمسي في نهاية فصل النمو الى أكثر من ثلاثة أشهر نجد أن درجة الحرارة الدنيا لزراعة محصول القمح هي بين 4-5درجة مئوية ودرجة حرارة عظمى بين 40-42م ودرجة حرارة مثلى بين 23-27م أما محصول الشعير فأنه يعد أكثر تحملا للظروف المناخية مقارنة بمحاصيل الحبوب الاخرى وهو يشبه القمح في متطلباته الحرارية بتحمله للانخفاض الشديد في درجة الحرارة ويتوافق أنتاجه الغزير مع الجو المعتدل البرودة القليل الحرارة بدرجة مثالية تبلغ 20-22م .

من ملاحظة جدول (2)يتبين لنا أن درجات الحرارة في منطقة الدراسة تبدأ بالارتفاع ابتداء من شهر ايار الذي يبلغ معدل درجة حرارته الشهرية(29، 4)م وتستمر في الارتفاع في الاشهر التالية حتى تبلغ ذروتها في شهري تموز واب ليصل معدل درجة الحرارة فيها الى (34، 7-35)م على التوالي في حين تبدأ درجات الحرارة بالانخفاض المحسوس ابتداء من شهر تشرين الثاني ليصل معدلها الشهري الى (18، 1)م ويصل أدنى معدل لها في شهر كانون الثاني (10، 9)م وعموما فأن درجات الحرارة في منطقة الدراسة ملائمة لنمو المحاصيل الزراعية الصيفية والشتوية ومنها القمح والشعير .

تعد الامطار من أهم مظاهر التساقط التي تؤثر على الانتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني أذ أن للأمطار دور كبير في حياة الكائنات الحية بأشكالها المختلفة النباتات والحيوانات الزراعية (10) للأمطار أهمية قصوى في المناطق التي تعتمد عليها في الزراعة، وأن كمية الامطار الساقطة ونظام سقوطها ذات دور مهم في تحديد نمو المحاصيل التي يمكن زراعتها على سقوط المطر كما وتعتمد فعالية الامطار على درجة الحرارة ومعدل التبخر وعلى نوعية التربة والغطاء النباتي.[2]

1- ندى عبد الحسين كنعان، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج واستهلاك الشعير في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 1998، ص 20.

2-نضال محمود علي البياتي، تحليل اقتصادي للمفاضلة بين سياسة دعم سعر الناتج وأسعار المدخلات لإنتاج بيض المائدة في العراق للمدة (1980 – 2000)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 2007، ص 42.

حيث أن تباين الامطار مكانيا وزمانيا يؤثر تأثيرا واضحا على الانتاج الزراعي ففي منطقة الدراسة تبدأ الامطار بالتساقط في فصل الشتاء شأنها شأن مناطق القطر الاخرى وتتصف هذه الامطار بقلة كمياتها أذ لا يزيد مجموعها السنوي على (10، 2) ملم جدول (2)ويظهر أن موسم سقوط الامطار يبدأ من شهر تشرين الاول أذ يصل معدل الامطار فيه الى(2، 9)ملم وتصل قمتها الى (18، 7)ملم في شهر كانون الثاني، بعدها تبدأ الامطار بالانخفاض الى أن يصل أدنى حد لها (2، 2)ملم في شهر مايس وتنقطع تماما في اشهر(حزيران وتموز واب) وان الامطار في منطقة الدراسة غير ملائمة من حيث الكم وموسم السقوط والاثر الفعلي للأمطار لذا ليس لهذه الامطار قيمة كبيرة في تغطية الاحتياجات المائية للمحاصيل المزروعة وعليه فأن الامطار لا يعتمد عليها في زراعة المحاصيل الشتوية لذلك أصبح من الضروري الاعتماد على المياه السطحية في ري المحاصيل.الرياح هي حركة الهواء الافقية الموازية لسطح الارض [1] وتؤثر الرياح تأثيرا بالغا في الانتاج الزراعي حيث أن النبات لا يقل عن الحيوان في حاجته للهواء فهو الذي يمد النبات بغاز الاوكسجين اللازم لعملية التنفس والعمليات الكيمياوية والحيوية في التربة وتقوم الرياح بنقل حبوب اللقاح بين الازهار المختلفة والتي ينتج عنها نجاح عملية التلقيح الطبيعي كما تقوم الرياح بنقل بعض البذور وخاصة تلك البذور التي تحوي على أهداب وشعيرات يتمكن الهواء المتحرك من نقلها من مكان الى أخر وللرياح دور في عملية فصل البذور عن سيقانها كما هو الحال في القمح والشعير اذا كانت الوسيلة الوحيدة لفصل هذه الحبوب عن طريق التذرية بواسطة الرياح الا أن للرياح أثارها الضارة أيضا حيث أن الرياح القوية كثيرا ما تتلف محاصيل القمح والشعير أذ أنها تقتلع النبات من جذوره ولهذا يعمد المزارعون الى قطع أقسامها العليا خلال فترة نموها الاولى، أما أذا هبت الرياح القوية على محاصيل الحبوب وقت حصادها فأنها تجرف كل شي ماعدا القش كما أن الرياح القوية تؤدي الى تعرية التربة في المناطق الجافة بخاصة عندما تكون خالية من الغطاء النباتي.[2]

من ملاحظة جدول(2) يتبين لنا أن معدل سرعة الرياح في منطقة الدراسة يصل (1، 7/ثا)وتزداد سرعة الرياح في الاشهر التي ترتفع فيها درجات الحرارة لتصل (2، 3)م/ثا و(2، 6)م/ثا في شهري حزيران وتموز على التوالي وأن هذه الرياح الحارة الجافة تلحق أضرارا بالإنتاج الزراعي .

1-محمد حسن رشم العتبي، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة (1974 – 1996)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999، ص 24.

2- كامل حايف شديد (دكتور) وآخرون، المقومات الأساسية لسياسة دعم أسعار المحاصيل الزراعية، مركز إباء للأبحاث الزراعية، 1996، ص 1.

أما الرطوبة النسبية فأنها من عناصر المناخ المؤثرة على النبات حيث تؤثر رطوبة الهواء تأثيرا مباشرا على بعض العمليات الفسيولوجية وخاصة أثناء مرحلتي الازهار والثمار وتتباين النباتات في حاجتها للرطوبة

فأن هناك نباتات تحتاج الى رطوبة عالية وأخرى تحتاج الى رطوبة معتدلة بينما قسم أخر كيف نفسه على العيش في المناطق الصحراوية الجافة، وتتحدد الاثار السلبية للرطوبة على الانتاج الزراعي حيث أن انخفاض الرطوبة في التربة في فصل الصيف يحدد من الانتاج الزراعي ويؤدي الى زيادة عملية النتح وسوف يؤثر بدورة على تلقيح الازهار وعقد الثمار.(15) .يتبين لنا من جدول(2) أن المعدل السنوي للرطوبة السنوية في منطقة الدراسة يصل الى(50، 4%)وأن هذا المعدل يرتفع خلال الفصل البارد من السنة نتيجة لانخفاض درجات الحرارة وسقوط الامطار أذ سجل أعلى معدل لها خلال شهر كانون الاول وكانون الثاني (73، 8%و73، 9%) لكل منها على التوالي في حين تنخفض معدلات الرطوبة النسبية خلال الفصل الحار من السنة أذ سجل أدنى معدلاتها خلال شهر حزيران وتموز (32، 5%-32، 8%) على الترتيب ويعود ذلك الى الارتفاع في درجات الحرارة وانعدام سقوط الامطار خلال هذا الفصل أذ تؤدي هذه الخصائص الى قلة الرطوبة وارتفاع معدلات التبخر ويرافق ذلك زيادة الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية نتيجة نقص المحتوى الرطوبة للتربة.

جدول(4):المعدل الشهري والسنوي لعناصر المناخ في العراق (2012-2022)

الاشهر	اشعاع شمسي	حرارة/م	امطار/ملم	رياح	رطوبة نسبية
كانون الثاني	8 ،5	9 ،10	18.7	1.3	73.9
شباط	7، 06	5 ،13	11.2	1.8	64.1
اذار	7، 7	9 ،17	10.6	2.1	54.2
نيسان	8، 4	9 ،27	13.3	1.9	48.3
ايار	9، 6	4 ،29	2.2	2	37.3
حزيران	11، 6	2 ،33	0.0	2.3	32.5
تموز	11، 4	7 ،34	0.0	2.6	32.8
أب	11، 2	35	0.0	1.9	35.1
ايلول	10، 00	4 ،31	0.2	1.4	39.6
تشرين الاول	8، 05	2 ،26	2.9	1.0	49.5
تشرين الثاني	7	1 ،18	15.8	1.0	64.1

كانون الاول	6	4 ،12	16.7	1.2	73.8
المعدل	7 ،8	2 ،24	10.2	1.7	50.4

جمهورية العراق، وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشورة.

3-التربة

ثالثا: التربة: تعد التربة من أهم العوامل التي تؤثر في الانتاج الزراعي، فعليها تنمو النباتات ويقوم علية الانتاج الزراعي الذي هو عماد حياة الانسان وسر بقاءه ولكل محصول زراعي تربة معينة ينمو فيها فالقمح يزرع في أنواع مختلفة من الترب ألا أنة يجود في التربة المزيجية الطينية أو الغرينية الغنية بالكلس والمواد العضوية والتي تمتاز بجودة الصرف ويفضل أن تكون ذات تفاعل متعادل ph بين 6-7، 5 ولا يجود أنتاجها في الترب الطينية التي تتصف برداءة الصرف أو التربة الرملية التي تنخفض قابليتها على الاحتفاظ بالرطوبة.(16)

أما الشعير فتعد التربة المزيجية أو الطينية الجيدة الصرف هي التربة المثالية وتبلغ قيمة ph المناسبة بين 7-8 وهو يتحمل فقر التربة ويمتاز بمقاومة للأملاح لذا يمكن أن ينمو في تربة تصل درجة ملوحتها الى 16مليموز/سم والتي تعد تربة عالية الملوحة في المناطق المروية(17).

أن تربة منطقة الدراسة تربة طموية منقولة تضم تربة كتوف الانهار التي تقع على جانبي نهر الفرات وشط الحلة وعلى جوانب الجداول المتفرعة(شط الحلة -شط الهندية)لمسافة تصل الى الهاشمية خريطة(3) ويتميز هذا النوع من الترب بارتفاع مستواه بالقرب من ضفاف الانهار قياسها مع بقية جهات السهل الفيضي ويعود السبب في ذلك الى أن الانهار تلقي برواسبها الثقيلة بالقرب من النهر، بينما تلقي برواسبها الدقيقة بعيدا عن الضفاف وكذلك توجد في منطقة الدراسة تربة أحواض الانهار حيث تبرز هذه التربة في النطاق الذي يلي تربة كتوف الانهار خريطة(3)ألا أنها أقل ارتفاعا وتنخفض عنها بحدود (2-3) وهي تربة طينية غرينية تصل نسبة الطين من(50-70%)من مكوناتها ويقسمها الباحثون الى ثلاثة أنواع تبعا لدرجة انخفاضها عن الانهار المجاورة لها الى تربة الاحواض العالية، وتربة المناطق الواطئة وتربة الاهوار وهذا النوع من الترب ذات أهمية في الانتاج الزراعي حيث تقوم عليها زراعة محاصيل الحبوب والخضروات ويمثل هذا النوع من الترب الجزء الاكبر في منطقة الدراسة وكما تسود تربة الكثبان الرملية وتتميز بانخفاض قابليتها على الانتاج الزراعي بالنظر لوجود الكثبان الرملية وكما يوجد من الترب في منطقة الدراسة هو تربة قيعان الاهوار في المناطق الاكثر انخفاضا وهي أيضا غير صالحة للزراعة بسبب زيادة نسبة الملوحة فيها. يتضح مما سبق أن تربة منطقة الدراسة ملائمة لزراعة محاصيل الحبوب الشتوية في معظم جهاتها، فضلا عن أمكانية التوسع في زراعة هذا المحصول خلال الاهتمام بمشاريع الصرف واستصلاح الترب المتضررة بالأملاح وبخاصة المناطق المنخفضة من منطقة أحواض الانهار.

4-الموارد المائية.

تتمثل الموارد المائية في منطقة الدراسة بمياه الامطار والمياه السطحية والمياه الجوفية، فالأمطار وكما أتضح لنا ذات أهمية محدودة وكذلك المياه الجوفية لرداءة نوعيتها وارتفاع نسبة الاملاح الذائبة فيها وعلية فقد أصبحت المياه السطحية المصدر الرئيس للموارد المائية في المنطقة، مع الانخفاض الحاد بمنسوب نهري دجلة والفرات في العراق والذي تسبب بتدمير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وخسائر كبيرة بالثروة الحيوانية والسمكية بالبلاد، تزيد المساعي الحكومية مع الجارة تركيا لدعم العراق بالمياه.

ويعتمد العراق في الغالب على أنهار تنبع من دول الجوار لتأمين مياه الشرب، وري المزروعات، لكنه يشكو من انخفاض منسوبها في العقد الأخير، وخاصة نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من تركيا الري من العمليات المهمة والتي تؤدي إلى تحقيق إنتاجية عالية من محصول القمح. ويجب الاعتدال في الري دون مبالغة أو إسراف فيه ولا تعريض النبات للتعطيش والإجهاد المائي. فيجب أن لا يتم الري إلا إذا كانت التربة والنبات بحاجة إلى الري، وعلامات ذلك معلومة بجفاف سطح التربة وتشققها وظهور أعراض احتياج النبات بعلامات الذبول خصوصا وقت الظهيرة، فيجب حينها ري الأرض مباشرة. ويختلف عدد الريات على حسب عوامل عدة منها نوع التربة والمنطقة والأمطار وحرارة الجو وخلافة، فالمهم ليس عدد الريات ولكن المهم الاعتدال في الري دون إسراف ولا تعريض النبات للتعطيش والإجهاد المائي[1].

1-هاشم علوان السامرائي (دكتور)، السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب في العراق بين دعم سعر المنتوج ودعم مستلزمات الإنتاج خلال العقود الثلاثة ومتطلبات المرحلة الراهنة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1997، ص 12.

الاستنتاجات:

1-لم تكن الأزمة الغذائية في العراق إلى حد كبير – وحتى عهد قريب مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا نمواً سكانياً متسارعا أو عجزاً في الإمكانات المالية، وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح في العراق من موارد.

2-إن الفجوة الغذائية في العراق التي بلغت مستويات حرجة، هي حصيلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي، ويرجع ذلك إلى عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب وتباطؤ الإنتاج.

3-إن التفاعل بين ندرة الموارد الزراعية (المياه والأراضي الصالحة للزراعة) وبين وفرة النفط وعوائده، يشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تحدد مستقبل التكامل الاقتصادي في العراق.

4-ينبغي في الوقت الحاضر تثبيت الأسعار بما يناسب والقوة الشرائية مع منح إعانات للمزارعين تهدف إلى مواصلة وتطوير الإنتاج.

5-بلغت أزمة الزراعة والتغذية درجة عالية من الخطورة تتطلب معالجتها فترة طويلة وجهودا جبارة وعودة العراق للحظيرة الدولية.

6-إن تحقيق الإنتاج الزراعي هو الأرض والمطلوب تنمية الأرض وجعلها قادرة على تحقيق إنتاج زراعي مجد اقتصاديا وذلك من خلال صيانتها وزيادة خصوبتها ورفع مشكلة الأملاح عنها مما يتطلب وضع خطة متكاملة للاستصلاح على إن يكون استصلاح متكامل من خلال مشاريع زراعية متكاملة.

التوصيات:

1-زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء. وترتكز الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية المحاصيل النباتية (القمح)

2-زيادة المحاصيل المزروعة في نفس مساحة الأرض في نفس السنة، أو ما يعرف بتكثيف المحصول. إلا أن هذا التكثيف لا يمكن أن يتم إلا بعد توافر مجموعة من العوامل مثل الظروف المناخية الملائمة ومياه ري كافية وكفاءات بشرية وخصوبة الأرض وشروط متعلقة بطبيعة المحاصيل.

3-التحول من زراعات أقل قيمة نقدية إلى أخرى أعلى قيمة.

4-صناعة الزراعة، وهي درجة عالية من التكثيف الزراعي، وتتم عن طريق زراعة العديد من المحاصيل في بيوت ضخمة وظروف خاضعة للتحكم فيها من الحرارة والرطوبة والإضاءة ومكافحة الإمراض لغرض التغلب على النقص في المحاصيل الزراعية واهمها القمح.

5-تنفيذ الدراسات المتعلقة بإنتاج وإنتاجية السلع الغذائية وكذلك المتعلقة بتطوير الخدمات الزراعية المساندة، وترويج المشروعات التي تعدها لغرض الاستثمار في مجال أنتاج الغذاء والخدمات المساندة.

6-حصر الموارد المائية ودراسة أنماط استخدامها وأجراء الدراسات الفنية والاقتصادية المرتبطة بتطوير هذه الموارد.

7–أعداد وتنفيذ الأنشطة المستهدفة لتنمية القدرات الفنية للكوادر الزراعية والريفية وتعميق الوعي بالقضايا التنموية الزراعية، وأعداد الدراسات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والسياسات الاستشارية الزراعية وترشيد وحماية الموارد الطبيعية والبيئية.

8–تطوير ونقل التقانات الحديثة بالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية والتنبئية.

9–تهيئة وإعداد الكادر البشري المتخصص من خريجي الكليات والمعاهد والثانويات الزراعية وبناء القرى العصرية على امتداد منطقتي الجزيرة والهضبة الغربية الممتدة من الموصل شمالا إلى البصرة جنوبا لاستيعاب آلاف الخريجين الزراعيين في العمل ضمن هذه القرى العصرية لتطوير العملية الإنتاجية الزراعية أولا ولامتصاص البطالة المتفشية بين الخرجين الزراعيين.

10– ضرورة إعادة وتطوير وتأهيل البساتين من خلال إقامة مشاريع لتأهيل البساتين وإنشاء معامل لإنتاج العلف وإنشاء مراكز للتلقيح الاصطناعي وتفعيل برنامج p.m.i في مكافحة الآفات الزراعية وتقليل استخدام المبيدات الكيمياوية وتحسين البيئة من خلال نشر زراعة الغابات ومكافحة التصحر وإنشاء وتشجيع الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال والتأكيد على ضرورة إنشاء بعض المعامل ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي في عموم البلاد

المراجع

3- صباح نعوش، أزمة الزراعة في العراق، مجلة المعرفة، العربية السعودية، 2004.

4- منصور الراوي، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه، شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر/ أيلول 1993.

5- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 230، 1998.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية- المجلد رقم (29)، الخرطوم، 2009.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول، 2001.

8- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2008-2009.

9-إبراهيم احمد البغدادي، تدهور الزراعة في العراق، البصرة، **2011.**

10- صالح الامين، الامن الغذائي ابعاده ومحدداته ووسائل تحقيقه، ج1، ط1، مطبعة النجاح بيروت، 1996.

11-هادي احمد مخلف، الامن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد التاسع عشر، مايس 1980.

12- محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، الاستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق، الجامعة المستنصرية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد (20-21)، لسنة 2006.

13-محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، دراسة تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي لعام 2001، (دراسة قطرية)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية / لسنة 2001.

14- محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، التنمية المحلية وتحرير التجارة بين الأقطار العربية، جريدة العراق، العدد (7306) لسنة 2001.

15- ندى عبد الحسين كنعان، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج واستهلاك الشعير في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 1998، ص 20.

16- نضال محمود علي البياتي، تحليل اقتصادي للمفاضلة بين سياسة دعم سعر الناتج وأسعار المدخلات لإنتاج بيض المائدة في العراق للمدة (1980 – 2000)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، 2007، ص 42.

17- محمد حسن رشم العتبي، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة (1974 – 1996)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1999، ص 24.

18- كامل حايف شديد (دكتور) وآخرون، المقومات الأساسية لسياسة دعم أسعار المحاصيل الزراعية، مركز إباء للأبحاث الزراعية، 1996، ص 1.

19- هاشم علوان السامرائي (دكتور)، السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب في العراق بين دعم سعر المنتوج ودعم مستلزمات الإنتاج خلال العقود الثلاثة ومتطلبات المرحلة الراهنة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1997، ص 12.

20- طعمة البندر (دكتور)، سياسة دعم الأسعار الزراعية / مبرراتها ومستلزماتها، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، 1977، ص 28.

21- علاء الدين داود علي (دكتور)، دعم مدخلات إنتاج المحاصيل / الإستراتيجية وتسعيرة المنتوج، مجلة الزراعة العراقية الإرشادية، العدد الأول، 2008، ص 10 – 11.

22- وزارة الزراعة / دائرة التخطيط والمتابعة / قسم الدراسات.

23- بيانات أسعار السلع العالمية لسنة 2008. (Commodity price data).

24- الشركة العامة للتجهيزات الزراعية /إحدى تشكيلات وزارة الزراعة العراقية.